اللقب: ..... الاسم: ..... رقم التسجيل: ..... الفوج: .....

الإجابة النموذجية

المركز الجامـــعي عبــد الحفيـــظ بالوصـــــوف- ميلـة-

معهد الحقوق – قســـــم الحقوق-

امتحان الدورة العادية -السداسي الأول-

مقياس: منهجية البحث العلمي **السنة أولى ماستر -قانون جنائي-**

بتاريخ: 2025/01/19

<u>السؤال الأول:</u> أجب بصحيح أو خطأ مع التعليل في الحالتين: **يختلف التعليق على النصوص التشريعية والفقهية عن تحليلها.** (3ن)

صحيح، 1ن

التعليق على النص القانوني: عبارة عن محاولة تفسير وشرح ذلك النص وتوضيح معانيه إضافة إلى مناقشة ما جاء فيه، وإخضاعه للنقد والتقييم وبيان سلبياته وايجابياته وفقا للرأي الشخصي للمعلق، عن طريق البحث في مكوناته والعناصر التي يحتويها وصولا إلى إعطاء فكرة أو هو دراسة النص من الناحيتين الشكلية والموضوعية للوصول إلى شرح الحل الذي جاء فيه وتقييم هذا الحل وذلك وفقا لخطة مرسومة سلفا تتضمن مقدمة وصلب الموضوع والخاتمة. وبالتالي التعليق على نص قانوني وسيلة تسمح للطالب بتعميق معارفه القانونية واكتسابه قدرات تمكنه من تحليل المسائل القانونية تحليلا منطقيا والتدرب عليه، فضلا عن كونه أداة تسمح له بالوصول إلى المعرفة المقصودة بالتعليق على النص القانوني. **0.5 ن**

أما تحليل النص القانوني: فيعني تفكيكه إلى العناصر التي يتألف منها ومن ثم التعرف على أجزائه ومكوناته من أجل فهم ذلك النص واستيعابه أي هو تفسير النص وشرحه. **0.5 ن**

وعليه يبدو أن التعليق على النص القانوني هو دراسة ومعالجة متكاملة لذلك النص أما التحليل فهو مجرد مرحلة من مراحل التعليق **1ن.**

<u>السؤال الثاني:</u> اشرح باختصار خصائص البحث العلمي. (7ن)

. الموضوعية والحياد:

إن البحث العلمي الى اي مجال انتمى لا يمكن ان ينجح ويصل الى نتائج وحلول وحقائق منطقية سليمة، إلا في حال التزم الباحث العلمي بالموضوعية والحياد. وذلك يكون من خلال ترك الباحث العلمي أثناء عمله البحثي لجميع معتقداته ورغباته وميوله، والأفراد أو الامور التي يميل اليها ويحبها.

قابلية الدراسة والاختبار:

إن قابلية الموضوع او المشكلة العلمية للدراسة والاختبار من أساسيات العمل البحثي، وهي من اهم خصائص البحث العلمي.

علماً أن البحوث العلمي تعتمد بشكل عام على المعلومات والبيانات الحسية التي يمكن ان تساعد على الوصول الى نتائج دقيقة قابلة للقياس للتأكد من سلامتها.

النتائج الدقيقة والثابتة:

إن ثبات نتائج البحث العلمي من الخصائص الاساسي للدراسات العلمية، وهو ما يستلزم الوصول الى نفس النتائج البحثية في حال قام الباحث العلمي بإعادة الدراسة البحثية بالظروف ذاتها والوسائل نفسها.

الدقة والموثوقية في العمل البحثي:

إن الدقة في جميع اجراءات ومراحل الدراسة، والالتزام بتقديم المعلومات والبيانات السليمة من اهم خصائص البحث العلمي، فالدقة والموثوقية في جميع الاجراءات والمراحل البحثية من المقدمة حتى الخاتمة أمر أساسي لنجاح الدراسة العلمية.

منهجية البحث العلمي:

إن البحث العلمي الناجح هو الدراسة التي تتسم بالمنهجية الصحيحة الملائمة للبحث العلمي، حيث تحدد هذه المنهجية الأسلوب المنظم لجمع البيانات والمعلومات ودراستها ومناقشتها للوصول الى اهداف البحث، وتحقيق النتائج الدقيقة.

النتائج المثبتة بالقرائن والأدلة:

من الخصائص الاساسية للبحوث العلمية تقديم الباحث العلمي لنتائج البحث التي تحقق أهداف البحث، والتي تجيب عن أسئلته او تنفي أو تؤكد نتائج البحث، على ان تكون هذه النتائج مثبتة بالقرائن والادلة المنطقية، دون أي اعتماد على الاحتمال او الظن في نتائج البحث.

التراكم العلمي المعرفي:

من أهم خصائص البحث العلمي التراكم العلمي المعرفي الذي يكون من خلال اعتماد الأبحاث العلمية في قسم مهم منها على الدراسات السابقة.

التوثيق:

لا بدّ من قيام الباحث العلمي في أية دراسة علمية ولأي مجال علمي انتمت، بتوثيق جميع المصادر والمراجع البحثية التي اعتمد عليها في دراسته بشكل علمي سليم.

إمكانية التنبؤ:

إن العالم او الباحث العلمي لا يسعى الى وصف الظاهرة البحثية فقط، بل يعمل على شرحها والتنبؤ بها، وتبقى العلوم الطبيعية من العلوم التي يمكن التنبؤ من خلالها أكثر من العلوم الاجتماعية.

السؤال الثالث: المنهج في البحث العلمي القانوني. حلل وناقش مع تقديم أمثلة. (10ن)

مقدمة: تعريف المنهج + الإشكالية.

أولا: أنواع المناهج (الاستدلالي، المقارن، التاريخي، الوصفي، التحليلي). 2.5 ن

ثانيا: تطبيقاتها في العلوم القانونية.

أ: تطبيق المنهج الاستدلالي 5ن

تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال القضاء.

يتلخص دور المنهج الاستدلالي في القضاء في إرشاد القاضي لحل النزاع من خلال حكم قضائي يكون نتيجة لعمليات استدلالية منطقية يقوم بها القاضي بدأ من تكييف الوقائع إلى غاية إصدار الحكم.

أ) دور المنهج الاستدلالي في تكييف المسألة محل النزاع.

يتم التكييف من طرف القاضي من خلال البحث حول ما إذا كانت المسألة مسألة وقائع أو مسألة قانون وأثر التفرقة مهم، لأن رقابة محكمة النقض تكون فقط على المسائل القانونية من دون المسائل الواقعية، وعليه فالقاضي يطبق القياس لتكييف المسائل المعروضة عليه.

ب) دور المنهج الاستدلالي في حل النزاعات القانونية.

وهنا نبحث كيفية اعتماد القياس المنطقي كمنهجية معتمدة في حل النزاعات القانونية.وهنا يتم بناء القياس على النحو التالي:

مقدمة كبرى: وهي المبدأ القانوني .

مقدمة صغرى: وهي الوقائع المادية،

النتيجة : وهي الحكم أي تطبيق المبدأ القانوني على الوقائع المادية وهذه الطريقة في القياس تسمى بـ القياس الاقتراني الحملي.

تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال التشريع.

يستعين المشرع في إصدار التشريعات الجديدة بالمنهج الاستدلالي فينطلق من القواعد القانونية كمقدمات كبرى ليصل إلى قواعد أخرى عن طريق القياس فيمنع فعلا ما انطلاقا من منعه لفعل أخر منصوص عليه كلما كان للمنع نفس السبب أو العلة والمثال على ذلك هو منع التعامل بالمخدرات انطلاقا من مقدمة كبرى تتمثل في منع كل الأشياء التي تذهب العقل وتمنع الإدراك.

ب: تطبيق المنهج الوصفي: يستخدم منهج دراسة الحالة في مجال العلوم القانونية، و يظهر ذلك بصفة خاصة في مجال العلوم الجنائية فمثلا من أجل معرفة الدوافع الإجرامية، فإنه يتوجب على الباحث التعمق في دراسة الحالة من أجل تفسير السلوك الإجرامي خاصة مع التطور المذهل للظاهرة الإجرامية و ظهور أنماط لم تكن معروفة في السابق.

وهذا يتطلب دراسات قانونية متخصصة و معمقة و كل ذلك من أجل الوصول إلى وضع تشريعات و قواعد تواجه هذه الظواهر الجديدة، و هذا بطبيعة الحالة بالاشتراك مع الباحثين من مختلف التخصصات.

ج: تطبيق المنهج التحليلي: يمكن توضيح أهمية المنهج التحليلي في العلوم القانونية من خلال النقاط التالية يعتبر هارولد لازويل اول من استعمل المنهج التحليلي في العلوم القانونية عند دراسته للحملة الدعائية التي قام بها الإعلام البريطاني لمبدا ولسن 14. بدأ حق تقرير الشعوب لسنه 1969 بفضل دراسة لازويل والتي استخدم فيها المنهج التحليلي من اجل تحليل والدراسة محتوى المؤتمرات الصحفية للجنرال ديغول.

كم استخدم المنهج التحليلي كأفضل وسيلة لنقد النصوص القانونية والسياسية ودراسة النظريات العامة كنظريه الالتزام.

د: تطبيق المنهج التاريخي: تستعين العلوم القانونية بمختلف فروعها بالمنهج التاريخي ،فإذا درسنا أصل القانون أو تطور حركة التشريع ، فلا بد أن نرجع إلى الحضارات القديمة ، و كمثال على ذلك الحضارة البابلية ، فقد عرفت هذه الأخيرة ما يسمى بـ"قانون حمورابي"،و في الحضارة الرومانية هناك"الألواح الأثني عشر لجوستنيان" و بذلك فعند دراستنا للنظم القانونية السابقة لا بد علينا استخدام المنهج التاريخي . و عند دراستنا للعقوبة و تطورها التاريخي عبر النظم القانونية المختلفة لابد علينا التقيد بظوابط المنهج التاريخي في هذه الدراسة العلمية.

هـ: تطبيق المنهج المقارن: كما نجد معظم الدول المتخلفة، وحتى بعض الدول المتقدمة قد تبنت قوانين دول أخرى، وذلك بعد دراسة ومقارنة قوانين مختلفة بصفة نظرية، أو بناء على تجارب تطبيق تلك القوانين في بيئتها الأصلية.

حيث ساعد بشكل كبير في تطور علم السياسة فقد استخدمه اليونان من أجل المقارنة بين الأنظمة السياسية لمدنها وذلك لتبني الأنظمة المثلي فقد قام أرسطو بمقارنة 158 دستور من دساتير هذه المدن واعتمد في ذلك على مبدأ الضرورة القائم على أساس أن لكل دولة خصوصياتها. كما نجد مونتسكيو الذي صنف الأنظمة إلى جمهورية ملكية، دستورية واستبدادية وأكد في مقارنته أن تصنيفه يقوم على أساس الممارسة الفعلية التي تتم داخل النظام فالجمهورية في نظره هي التي تسود فيها العدالة والقانون وتصان فيها الحريات الخاصة والعامة.

و يستخدم المنهج المقارن استخداما واسعا في الدراسات القانونية والاجتماعية، كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر، أو مقارنتهما في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية. حيث يتيح التعمق في الدراسة والتحكم في موضوع البحث كدراسة جانبا واحدا من المؤسسة الاقتصادية: الأداء أو المواد البشرية. فلو عدنا على سبيل المثال إلى قانون حمورابي، سنلاحظ رغم أنه استخدم المنهج المقارن حتى توصل إلى هذا القانون استنادا إلى عادات وأعراف كانت سائدة والمقارنة بينها.

خاتمة.

منهجية الإجابة على شكل خطة واضحة. 1.5 ن

د. بوخنفوف سمية

بالتوفيق